استقصاءات الرأي العام التي يجريها مقربوه، والتي تظهر تمتعه بشعبية واسعة بين الاسرائيليين (عوزي بنزيمان، **المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٦). فالانتخابات العامة المقبلة في اسرائيل، ستجري حتما حول موضوع مستقبل الضفة الغربية، وآراء بيغن وليكود من ورائه بصدد استمرار السيطرة على الاراضي المحتلة، ومنع قيام دولة فلسطينية، هي واضحة ومقبولة، كما يبدو، لدى اغلبية الاسرائيليين، الذين يميلون نحو مزيد من التطرف تجاه هذه المسألة، مع كل انتخابات جديدة. ويمكن القول هنا، حتى قبل اجراء تلك الانتخابات، واستنادا الى اتجاهات الرأي العام في اسرائيل، ان نهاية عهد ليكود لا زالت مبكرة كما يبدو، رغم التراجع في مركز الحكومة خلال الفترة الراهنة (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨٢/٣/٢٦).

رابعا: يتمثل الاحتمال الاخير في تشكيل حكومة اتحاد وطني بقيادة بيغن، الذي بادر الى الاتصال بزعماء المعراخ اكثر من مرة لدفعهم الى الموافقة على هذه المسألة. الا ان هؤلاء رفضوا هذا الامر «لان قبوله سيؤدي حتما الى انقسام المعراخ وحزب العمل. وقد اعلن النائب يوسي ساريد (المعراخ)، «انه اذا ما قامت حكومة كهذه، سينشق اليسار [في المعراخ] فورا. وستكون هذه الفرصة الذهبية للمعارضة اليسارية، اذ ان كل من لا يستطيع تأييد حكومة بيغن ــ بيرس، سيتوجه اليها... انها فرصة تاريخية» (**المصدر نفسه**).

وعموما فان الحكومة الاسرائيلية لن تستطيع الاستمرار في وضع التعادل الحالي بينها وبين المعارضة في المستقبل. وقد تظهر بوادر تحركها بعد الانسحاب النهائي من سيناء: فاما ان تستطيع تأمين الاغلبية مجددا، واما ان تستقيل لافساح المجال امام تشكيل حكومة بديلة او اجراء انتخابات مبكرة. وسيتأثر تحركها هذا، بالوضع السياسي الجديد الذي ستواجهه اسرائيل بعد نيسان (ابريل)، حيث تجمع مصادرها على ان التركيز على الموضوع الفلسطيني سيكون الموضوع الاساسي في المرحلة الجديدة. وقد يؤثر الصراع الداخلي بين المعارضة والحكم حول هذه المسألة، على اسلوب تكتل القوى السياسية، وبالتالي على الطريق الذي ستختاره الحكومة لحل ازمتها الداخلية. كذلك فان اي تحرك دولي على هذا الصعيد يؤثر حتما على مسار تحرك الحكومة، خاصة اذا كان ذلك مقرونا بضغط خارجي قد يدفعها الى تفضيل الحسم في هذا الموضوع الفلسطيني، بواسطة اجراء انتخابات عامة مبكرة، وذلك في حال فشلها في تشكيل جبهة واسعة مع المعارضة، تستطيع مواجهة ضغط كهذا.

نتائج زيارة ميتران

كانت زيارة الرئيس الفرنسي ميتران الى اسرائيل في الثالث من اذار (مارس) الماضي، من ابرز الاحداث السياسية التي جذبت اهتمام الاسرائيليين. فميتران هو اول رئيس فرنسي يزور اسرائيل منذ قيامها، وقد اصطحب معه اربعة من وزرائه، اداروا محادثات عملية مع الوزراء الاسرائيليين، تهدف الى «اضفاء مضمون حقيقي للاستعداد المبدئي لتوسيع واغناء العلاقات بين البلدين. وللمقارنة، لم يزر اسرائيل وزراء فرنسيون باستثناء اثنين ــ وزيرا الخارجية سوفانيارغ (سنة ١٩٧٤) ودي غرينغو (سنة ١٩٧٧) ثم كلود شيسون (الذي حضر الى اسرائيل قبل شهرين للاعداد لزيارة ميتران). وهكذا، دفعة واحدة، ابدت باريس مودتها لاسرائيل» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٥).

ابدت اسرائيل ترحيبها بزيارة الرئيس ميتران، آملة، من خلالها، تحسين علاقاتها مع فرنسا واعادتها الى سابق عهدها قبل حرب ١٩٦٧. كذلك، رغبت في ان تكون الزيارة منطلقا لازالة الفتور الذي شهد علاقاتها مع اوروبا الغربية عامة، خاصة خلال السنوات الاخيرة. والسؤال المطروح هنا، ماذا حققت اسرائيل من زيارة ميتران؟ وهل كانت هذه زيارة عادية ام بداية لمرحلة جديدة في العلاقات الثنائية بينها وبين فرنسا، ومن ثم بينها وبين اوروبا الغربية؟

اجمع المراقبون الاسرائيليون ان نتائج زيارة ميتران كانت مشجعة بالنسبة لاسرائيل، خاصة في مجال العلاقات الثنائية بين البلدين. «فاسرائيل اعدت قبل الزيارة سلسلة من الاقتراحات العملية من المأمول ان تترجم الى لغة الصفقات. فهي غير معنية بشراء السلاح